

## وفاة وزير الدفاع السوداني خلال مفاوضات جوبا

جوبا - توفي وزير الدفاع السوداني الفريق أول جمال عمر "إبرع علة مرضية" أثناء مشاركته في مفاوضات السلام الجارية بين الحكومة والحركات المسلحة في جوبا.

وأعلنت البعثة السودانية المكلفة بالمفاوضات في جنوب السودان في بيان أن وزير الدفاع توفي نتيجة "أزمة قلبية بينما كان يقوم بواجبه" في خدمة بلاده.

وتعنى مجلس السيادة في بيان الوزير قائلًا "لقد ظل الفقيه طيلة فترة حياته العملية مثالًا للعدل والبطولة والتفاني، من أجل الوطن وعزته ورفعته".

وعمر أول وزير دفاع يعين بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل الماضي على يد الجيش بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية ضد.

وقبل توليه منصب وزير الدفاع، كان عضوًا في المجلس العسكري الانتقالي الذي تولّى السلطة بعد الإطاحة بالبشير، ورئيسًا للجنة الأمن والدفاع برتبة فريق ركن.

وتتمت ترقيته إلى رتبة فريق أول في 15 أبريل 2019 بقرار من رئيس المجلس الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان.

وقبل الانقضاء الشعبية السودانية، كان عمر يشغل منذ مارس 2017 منصب رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية.

وقام عمر بدور رائد في محادثات سلام بدأت في أكتوبر في محاولة لإنهاء سلسلة صراعات في إقليم دارفور والأراضي الحدودية الجنوبية ومناطق أخرى نائية.

وتسببت هذه النزاعات في مقتل أكثر من 300 ألف شخص، بحسب الأمم المتحدة، وفي نزوح حوالي مليونين ونصف مليون من السكان.

وقالت وكالة السودان للأنباء في وقت لاحق إنه تقرر إرجاء المحادثات إلى أسبوع وأنه جرى نقل جثمان عمر إلى العاصمة السودانية الخرطوم.

وتعهدت الحكومة الجديدة التي تشكلت من عسكريين وعلمانيين كانوا رأس حربة في الحراك ضد البشير، بإرساء السلام في مناطق النزاعات في السودان.

ونقلت وسائل إعلام رسمية عن عمر، الاثنين، تأكيد على استعمال ملف الترتيبات الأمنية مع الحركات المسلحة "لبناء جيش وطني".

وولد الراحل في منطقة حجر العسل بولاية نهر النيل عام 1960، ونال دبلوم العلوم العسكرية من الكلية الحربية السودانية.

## صراع مواقع يهدد بتفكك الظهير السياسي لحكومة دياب

### تهديد فرنجية بالانسحاب ضربة معنوية للحكومة اللبنانية



بري محبب من العهد

وقد بدا ذلك واضحًا في موقف رئيس مجلس النواب من تعطيل التعيينات القضائية.

وحاول التيار الوطني الحر، مؤخرًا، نسف التشكيلات التي عمل عليها مجلس القضاء الأعلى طيلة شهرين، وطرحها على وزيرة العدل ماري كلود نجم، التي ردت تلك التشكيلات بمبذبة جملة من الملاحظات الشكلية، عدها كثيرون ذريعة لعدم التوقيع، خاصة وأن التيار أظهر تحفظًا على التشكيلات التي اعتبر أنها تستهدف داخل الجسم القضائي.

وذكرت مصادر مطلعة أن بري أبدى امتعاضًا لرد وزيرة العدل، ونقل عنه زواره أن ما حصل يسيء إلى صورة الحكومة التي تواجه صعوبات كبرى في إقناع الداخل والخارج بها.

وهناك اعتقاد سائد بأن استمرار التيار الوطني الحر في سياساته وحرب المواقع الدائرة من شأنه أن ينتهي ببلبنان أمام خيارين: الفوضى أو الذهاب في انتخابات برلمانية مبكرة، إن لم يكن الحل الأمثل الذي بدأ يتحدث عنه البعض وهو الذهاب إلى حكومة عسكرية.

حاليًا للوصول إلى تعيينات شفافة، وفي ما خص مشاركتنا في الحكومة، فسيبقى على الشيء مقتضاه".

وتلويح فرنجية الضمني بشأن الانسحاب من الحكومة التي دخلها بعد تجاذبات مع التيار، تقول الدوائر إنه مؤشر إضافي على أن الوضع على مستوى أقطاب السلطة أخذ في الانحدار وأن تهديد زعيم المردة لا يمكن قراءته بعيدًا عن موقف بري.

يذكر أن العلاقة بين فرنجية والتيار الوطني الحر لطالما اتسمت بالتوتر في ظل رغبة الأخير في الاستئثار بأهم المواقع المارونية، وسبق وأن اتهم زعيم المردة قيادة التيار بانتهاج سياسة إقصائية. ويقول مراقبون إنه في حال نفذ تيار المردة تهديده فإن ذلك سيكون ضربة معنوية موجعة لحكومة دياب المرتبقة.

ويرجح أن يتدخل حزب الله بين الأطراف الحليفة لأن أي هزة من هذا النوع سيكون هو أبرز المتضررين منها. وسبق وأن أظهر بري تملصًا وضيقة من استمرار باسيل في انتهاج ذات السياسة المندفعة والاستثنائية،

رئيس الحكومة حسان دياب بفرض أسماء بعينها، دون الرجوع إلى باقي الحلفاء.

وكان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قد تلقى إشعارًا في وقت سابق بأنه سيتم تغيير نوابه ورئيس مجلس الرقابة على المصارف سمير حمود، وتؤكد الأنباء أن سلامة أربأ آخر وهو عدم الاستئصال في تلك التعيينات في ظل التحديات التي يواجهها لبنان.

ويقول متابعون إن من الواضح أن العلاقة بين بري وباسيل تتحد نحو الأسوأ وإن هذا من شأنه أن يكرس الانقسام داخل هذا التحالف الذي يقوده حزب الله، ويلفتون إلى أن الموقف الذي أعلن عنه مؤخرًا زعيم تيار المردة سليمان فرنجية المقرب من حركة أمل يعكس هذا الواقع.

وأطل فرنجية عبر منصة تويتر مغردًا "بديل التركيز على معالجة المواطنين ودعمهم وإعلان حالة طوارئ، يجري استغلال انتشار فيروس كورونا لتهميش التعيينات وتميرير الصفقات. لا نريد حصّة، ولكن نتمنى تأجيل الاستحقاق الخلفي وغير الضروري

أنها لا تختلف عن سابقتها لا بل إنها قد تكون الأسوأ في ظل سلوكيات لبعض القوى وفي مقدمتها التيار الوطني الحر الذي لا يزال يتعاطى مع السلطة بمنطق الغنمية ساعيا إلى الاستئثار بالمواقع الشاغرة والمشغولة، ضاربا بذلك عرض الحائط بكل التوازنات حتى مع حلفائه المقترضين في داخل تحالف 8 آذار.

وتلفت هذه الدوائر إلى أن الرجة التي أحدثها الحراك الشعبي، الذي اندلع في 17 أكتوبر مطالبا بالانسحاب كل الطبقة السياسية التي يحملها المسؤولية الرئيسية عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتشكيل حكومة تكنوقراط تفقد خطة إنقاذية للبلاد، كان من المفترض أن تدفع تلك النخبة إلى عملية مراجعة ذاتية بيد أن الصراع الدائر على المواقع يكشف أن لا شيء تغير على هذا المستوى، وأن لبنان ينساق بسرعة نحو المهول.

وذكرت مصادر مطلعة أن ما عمّق الخلاف بين التيار الوطني الحر والرئيس نبيه بري بشأن التعيينات التي تتعلق بالمؤسسات المالية هو قيام جبران باسيل بالتنسيق مع

لم يمر شهران على عمل حكومة حسان دياب حتى بدأت عوارض التفكك تظهر على ظهريها السياسي في ظل استمرار تعاطي معظم مكوناته مع السلطة بعقلية الغنمية والاستئثار، دون مبالاة بوضع لبنان الذي بات على حافة الانهيار.

بيروت - تعتبر دوائر سياسية لبنانية أن تفكك الظهير السياسي لحكومة حسان دياب بات مسألة وقت في ضوء الخلافات التي بدأت تظهر تباعا بين أقطابه وأخرها حول مسألة التعيينات التي تهم المؤسسات المالية والنقدية. وهناك اليوم صراع بين التيار الوطني الحر من جهة وحركة أمل مدعومة من حزب الطاشناق وتيار المردة من جهة ثانية حول تعيين نواب جدد لحاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة المصرفية.

ويصر التيار الوطني الحر الذي يتزعمه وزير الخارجية السابق جبران باسيل على ضرورة تسريع عملية التعيينات متمسكا بأسماء بعينها، في المقابل يعتبر زعيم حركة أمل ورئيس مجلس النواب نبيه بري أن الوضع غير المسبوق الذي تشهده البلاد يستوجب تأجيل النظر في مثل هذه الخطوة.

ويواجه لبنان أزمة مالية واقتصادية لم يعرفها منذ نهاية الحرب الأهلية (1975 - 1991) اضطرت على وقعها حكومة دياب إلى تأجيل تسديد جميع السندات الدولية البالغة قيمتها 31.3 مليار دولار هذا الشهر، في محاولة للحفاظ على ما تبقى من احتياطي العملة الأجنبية المتناثر لشراء الحاجيات الأساسية للبلاد.

### صراع بين التيار الوطني الحر وحركة أمل مدعومة من تيار المردة حول تعيين نواب لحاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة المصرفية

وما زاد الوضع سوءًا هو تفشي فيروس كورونا، حيث ارتفع عدد المصابين بالفيروس في لبنان إلى 333 حالة، إثر تسجيل 29 إصابة جديدة الأربعاء. ويضاعف خطر انتشار الوباء من حجم الأزمة في البلاد، ليس فقط لجهة ما يمكن أن ينجر عنه من خسائر بشرية بل وأيضا مالية مكلفة.

وتقول الدوائر إن حكومة حسان دياب التي من المفترض أنها حكومة كفاءات ما فتئت تؤكد للدخل كما للخارج

## السجون السورية قبلة موقوتة في زمن كورونا

عاما يشمل تخفيض العقوبات لعدد من السجناء، من دون أن يتضح عدد الذين سيستفيدون منه. وقد نصّ على "العفو العام عن كامل العقوبة المؤبدة أو المؤقتة.. وللصاحب بمرض عضال غير قابل للشفاء.. وللحكوم عليه بحكم مبرم وبلغ السبعين من عمره".

### السجون التي يشرف عليها النظام تضيق بعشرات الآلاف، كثيرون منهم اعتقلوا بسبب مشاركتهم في تظاهرات احتجاجية

وأوضح معاون وزير العدل القاضي نزار صدقني للتلفزيون السوري أن "تخفيف الأزدحام في السجون هو غاية أساسية" لمرسوم العفو بعدما بات فايروس كورونا المستجد وباء.

وتطاول المخاوف أيضا، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مئات المعتقلين في سجون هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) في شمال غرب البلاد، وأولئك المحتجزين لدى الفصائل السورية الموالية لأنقرة شمالا، وقوات سوريا الديمقراطية التي تحتجز الآلاف من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق البلاد.

العاملة ونقص الخدمات خصوصا الطبية، ما أودى بحياة الآلاف. ودعت سمعان من منظمة العفو إلى أنه "من واجب الحكومة السورية أن تقدم للمساكين أي علاج ضروري لمكافحة الأمراض بينها كورونا".

وطالبت 43 منظمة حقوقية ومجموعات سورية معارضة في بيان مشترك، الاثنين، السلطات بـ"الإفراج الفوري عن المسجونين والمحتجزين السياسيين والحقوقيين، وعدم القيام بأي عمليات اعتقال جديدة" للحد من انتقال الفيروس.

ودعت المنظمات، وبينها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، كلا من منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، "إلى الضغط العاجل لتتمكنا من ممارسة دورهما في تحسين الظروف الصحية في مراكز الاحتجاز ولزيارتها بشكل طارئ". وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسن، طالب الثلاثاء بـ"الإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين والمختطفين والسماح بشكل فوري لأسباب إنسانية للمنظمات الإنسانية بزيارة مراكز الاعتقال (..) وضمان توفير الرعاية الصحية والإجراءات الوقائية في كل أماكن الاحتجاز".

وجاءت هذه الدعوات بعد إصدار الرئيس بشار الأسد في 22 مارس عفو

عرضة" لمخاطر تفشيه، وجرى على مدى سنوات توثيق انتهاكات على نطاق واسع في مراكز الاعتقال والسجون تشمل التعذيب والإعدامات والقتل دون محاكمة، فضلا عن التجويع وسوء



عدو غير مرئي يلاحق الجميع

الاحتجاز من شأنه أن تكون كارثية، ليس فقط لأن الفايروس شديد العدوى ومميت في بعض الحالات، ولكن أيضا لأن الحكومة السورية عذبت المعتقلين وأساعت معاملتهم، ما يجعلهم أكثر

سنوات من الحرب، مع دمار مستشفيات وتشريد الطواقم الصحية وتقصّ التجهيزات. وحذر باحثون من أن "إصابة واحدة بفايروس كورونا في مراكز

دمشق - حذرت منظمات حقوقية، الأربعاء، من "كارثة" محتملة في حال تفشي فايروس كورونا المستجد في السجون السورية، حيث من شأن الاحتجاز والاندحام الخدمات الطبية أن يعرض حياة عشرات الآلاف لخطر داهم، وقالت الباحثة في منظمة العفو الدولية، ديانا سمعان، "إذا تفشى الفايروس في الأفرع الأمنية أو في السجون المدنية (..) سيؤدي إلى كارثة إنسانية كبيرة".

وأضافت "تبيّن في السنوات التسع الأخيرة أن القوى الأمنية ورؤساء الأفرع الأمنية لا يقدمون أي نوع من الرعاية الصحية لأمراض تعد بسيطة مقارنة مع كورونا".

وتضيق السجون ومراكز الاعتقال التي يشرف عليها النظام السوري بعشرات الآلاف، كثيرون منهم اعتقلوا بسبب مشاركتهم في تظاهرات احتجاجية أو لإبدائهم رأيا سياسيا معارضا للنظام، وفق المنظمات الحقوقية، وغالبا ما يوضع هؤلاء في زنازين ضيقة ومكتظة تشكل بيئة حاضنة لانتشار الأمراض وتجرمون من الغذاء الكافي والرعاية الصحية والتهوئة.

وتفاقمت المخاوف على مصير السجناء والمعتقلين، الأربعاء، مع ارتفاع عدد المصابين بفايروس كوفيد - 19 إلى ثلاث حالات، وسط خشية من هشاشة المنظومة الصحية التي استنزفتها تسع